العنوان: التطور المكاني للخريطة الإدارية في منطقة المرج
المعلومات الجغرافية
المجلة الليبية العالمية
الناشر: جامعة بئراري - كلية التربية بالمرج
المؤلف الرئيسي: سعد، عادل رمضان علي
المجلد/العدد: 13
نغم
ال تاريخ الميلادي: 2017
الشهر: يناير
الصفحات: 14 - 1
رقم MD: 762976
نوع المحتوى: بحوث ودراسات
اللغة: Arabic
مواقع المعلومات: EduSearch
هذا المقالة متوفرة على الإنترنت. ينصح بإينت الاعتماد على البيانات المقدمة في المقالة للحصول على مزيد من المعلومات والدراسات ذات الصلة.
http://search.mandumah.com/Record/762976
رابط:
التطور المكاني للخريطة الإدارية في منطقة المرج - دراسة تحليلية باستخدام نظم المعلومات الجغرافية

أ. عادل رمضان علي سعد

(محاضر بقسم الموارد والبيئة - كلية الآداب والعلوم المرج - جامعة بنغازي - ليبيا)
التطور المكاني للخريطة الإدارية في منطقة المرج - دراسة تحليلية باستخدام نظم المعلومات الجغرافية

الملخص:

ناقشت هذه الدراسة التطور المكاني للخريطة الإدارية في منطقة المرج، حيث أن هذا الموضوع من اهتمامات الجغرافيا الإدارية والتي هي فرع من الجغرافيا السياسية والتي تهتم بتحليل الخريطة الإدارية وبحث مشكلاتها، ومعرفة الأسس التي تقوم عليها عملية التقسيم الإداري للوحدات المكانية داخل الإقليم، وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج لعل أهمها أن الخريطة الإدارية لمنطقة الدراسة تعاني من صعوبات "الدمج المكاني" الذي يعيق برامج وعمليات التنمية المكانية.

الكلمات المفتاحية: المرج، التقسيم الإداري، الدمج المكاني، التنمية، الخريطة الإدارية.
المقدمة:

تسعى الدول إلى بناء تنظيمات إدارية للإقليم والمناطق الجغرافية داخل حدودها السياسية، وتتعدد الوظائف والأهداف التي ترمى إليها من خلال اعتماد تقنيات إدارية محددة للاقبالها المختلفة، وذلك وفقاً لدراجهاتها السياسية والاقتصادية وحتى الاجتماعية. في محوراًتنظيم النشاط الإداري في تصميمدات المتحدث بين السكان والموارد المتاحة داخل الأقاليم الجغرافية فيما بينهما أيضاً، فنقضي الحيز المكاني إلى وحدات إدارية هدف الأساسي خلق نوع من التنظيم المكاني المحلي بما يعزز من فرص وإمكانيات التنمية المكانية بفاعلتها لأهداف المهمة للعديد من الدول، ولما كانت موضوع دراسة الخريطة الإدارية وتقييماتها يرتبط بالحوك المكاني فإن دور الجغرافيا الإدارية سيكون واضحاً من خلال الدراسات في تحليل الخريطة الإدارية وبحث مشكلاتها، ومعرفة الأسس التي تقوم عليها التقنيات الإدارية، وإشكال الحدود الإدارية وغيرها من اتجاهات الدراسة التي تقع ضمن دائرة اهتمام الجغرافي، لذا جاءت فكرة دراسة موضوع التطور المكاني للخريطة الإدارية في منطقة الدراسة.

أولاً. مشكلة الدراسة:

تتحور مشكلة البحث حول النموذج المكاني للخريطة الإدارية في منطقة المرج، وما إذا كانت التقنيات الإدارية الحالية تستند على أسس جغرافية تساهم في رفع كفاءة ومستوى الإدارة المحلية، وتحقق التوجهات التنموية على مستوى المنطقة أو الاقليم أو أن التقنيات الإدارية بنظامية الدراسة تخضع لأموال عضوية غير موضوعية خاضعة للاعتبارات المحلية.

ثانياً. منطقة الدراسة:

تتمثل منطقة الدراسة وفقاً لحدودها الطبيعية في الجزء الغربي من الجبل الأخضر بين المصبطة الأولى والثانية تقريباً، ويتراوح ارتفاع منطقة الدراسة بين 35-70 م فوق مستوى سطح البحر، ويحدها من الشمال بلدية الساحل ومن الجنوب بلدية جردس، ومن الشرق منطقة قصر ليبيا التابعة لبلدية الساحل، ومن الغرب بلدية توكرة، ويحد موقفها الجغرافي فلكياً بين خطى طول 30°30-20°15-20-15 32°65-32° شرقاً، ودارتري عرض 20-32° شمالي تقريباً.

ثالثاً. الفروض:

تتعلق الدراسة في تحليله لموضوع التنظيم المكاني الوحدات الإدارية المحلية من عدة فروض علمية، كما يلي:

1. إن التقنيات الإدارية الحالية في منطقة الدراسة تركز في إطارها العام على أسس اجتماعية وفقاً لرغبات وميول سكان المناطق المحلية مما جعلها غير موضوعية في تحديد نطاقها المكاني.
2. إن بناء التقنيات الإدارية على أسس غير موضوعية وعمليات سيطرة على ضعف كفاءة أجهزة الإدارة المحلية وعدم استدامة مواردها المحلية.
3. خريطة التقنيات الإدارية الحالية بمنطقة الدراسة ستكون من عوامل عرقلة عمليات التنمية الشاملة.

رابعاً. مناهج الدراسة في الجغرافيا الإدارية:

هناك عدد من المواقف المستخدمة في دراسة الجغرافيا الإدارية تستعيرها فيما يلي:

1. المنهج التاريخي:

وفي هذا المنهج يستخدم البحث الزمني إلى جانب الاعتقاد المكاني، والمنهج التاريخي له القدرة على الكشف عن العوامل التي كانت ذا أثر في التصميم الإداري ثم اخترقت أو أنها مازالت موجودة ولكن تختلف.
العدد الثالث مشر - يناير 2017
صور تأثيرها، وأغلب الدراسات عن الجغرافيا الإدارية تبتدي بشرح صورة الإقليم وإدارته في الأزمة التاريخية السابقة.

2. المنهج الإقليمي:

ويعتمد فيه البحث برؤية الجغرافيا الإدارية لدولة عينها أو جزء منها، وذلك من خلال دراسة العوامل المؤثرة في التقسيم الإداري للدولة، وأشكال التقييمات الإدارية ومتونها، والنظم السياسية المؤثرة في اتخاذ القرار في تلك الدولة، ثم دراسة أطر الحلول وأشكالها والمشكلات المتعلقة بها ثم دراسة وتحليل القيادة الإدارية ووضع الحلول العملية.

3. المنهج الوظيفي:

ويتمثل هذا المنهج برؤية الهدف التي تؤدي إلى الوحدة الإدارية ودورها في حل مشكلاتها الداخلية وإنشاء الخدمات المختلفة، ودراسة مواردها الداخلية لعرفة مدى مساهمتها في أدا وظائفها ودراسة صور التكامل بين الوحدات الإدارية المجاورة.

فما يتعلق بمنهجية الدراسة تم الاستعانة ببعض المكافحة ذكر منها المنهج التاريخي والمنهج الإقليمي والمنهج الوظيفي إضافة على أساليب التحليل الكمي والذي يعتمد على تحليل الجداول واستخلاص النتائج.

خاتمة - أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف من بينها:
- التعرف على المشاكل والمصعوبات التي تعاني منها خريطة التقييمات الإدارية في منطقة الدراسة، واقتراح الحلول المناسبة لها.
- تتبع أسس التقييمات الإدارية لمنطقة الدراسة من منظور التطور المكاني.
- التعرف على أسس التقييمات الإدارية لمنطقة الدراسة.
- توضيح أهمية الجغرافيا الإدارية كفرع أساسي من فروع الجغرافيا السياسية.

سادسًا، أهمية الدراسة:

تعد الدراسة إسهامًا متواضعا في مجال الجغرافيا الإدارية ومحاولة علمية للتلخيص من تعليم التقييمات الإدارية في وحدات الإدارة، وتشير إلى أن الأساس الذي يبنى عليه أسس التقييمات الإدارية وتأثر ذلك على توجهات التنمية المكانية، كما تحلل الدراسة وضع تصور مستقبلي للجغرافيا الإدارية منطقة الدراسة، وتشير المعايير التي تحدد هياكل الوحدات الإدارية المحلية لمثل النواة الإدارية من أجل دعم سياسات الدعم المكاني التي تدعم عمليات التنمية المكانية والتفقيمات الإدارية كموضوع من موضوعات الجغرافيا السياسية.

أهمية دراسة التطور المكاني للخريطة الإدارية في إقليم المرج في هذا الإطار.

سابعًا، الدراسات السابقة في مجال الجغرافيا الإدارية:
- من بين الدراسات المتعلقة بتحليل الخريطة الإدارية دراسة بعنوان "محافظات الوجه القبلي - دراسة في الجغرافيا الإدارية 2000 مم للمبحث (عبدالوهاب أحمد عبد العظيم)، حيث ناقشت هذه الدراسة مشكلات الخريطة الإدارية لمحافظات الوجه القبلي في جمهورية مصر العربية والحلول المفترضة لذا.
العدد الثالث مشر - يناير 2017


- كما قام الباحث (خالد مجد بن عمر 2010) بإعداد دراسة حول الجغرافيا الإدارية لمنطقة الجبل الأخضر حيث تناولت التقسيم الجغرافي للخريطة الإدارية لمنطقة الجبل الأخضر والمشكلات التي تعاني منها والعوامل المؤثرة في ذلك.

ثانيا - الصعوبات التي واجهها الباحث:

واجهه الباحث عدد من الصعوبات تتمثل في عدم توفير البيانات والمعلومات المتعلقة بالتقسيمات الإدارية الجديدة وحدود البلدات ومساحة الفروع الإدارية وخطوط التنمية لهذه البلدات والتي لم يصدر بشأنها قرار من الوزارات المختصة، إضافة إلى إلغاء منطقه الدراسة وعدم وجود خرائط متعلقة بتطور التقسيمات الإدارية خلال الفترة الزمنية السابقة كذلك كل الدراسات التي عالجت هذا الموضوع، كما أن عدم تعاون أجهزة الإدارة المحلية بالمنطقة وكذلك وزارة الحكم المحلي في مدينة البيضاء التي لا تملك أرشيف للتقسيمات الإدارية للمنطقة أو البلاد.

تاسعاً، المناقشة والنتائج:

الجدول رقم (1) يوضح أسم التقسيمات الإدارية والنفوذ القبلي لمنطقة الدراسة

<table>
<thead>
<tr>
<th>التقسيمات الإدارية</th>
<th>القيادة</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>المرج العويلية</td>
<td>العرفة</td>
</tr>
<tr>
<td>فزروحة</td>
<td>حتي منطقة البلاكر وتوكرة غربية، جنوبية وسيلة سيدي بوزيد</td>
</tr>
<tr>
<td>طلمية - قصر ليبيا - الباضة - سطاطة</td>
<td>الدرسه</td>
</tr>
<tr>
<td>مرج - الصليبية - زاوية العروبة - جنوب العبد</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>تاكس - جردة</td>
<td>المصد: إعداد الباحث، الدراسة الميدانية، 2016.</td>
</tr>
</tbody>
</table>

لاحظ من خلال الجدول (1) أن التقسيمات الإدارية الحالية قد جاءت متخفقة مع امتدادات نفوذها المكاني، وبناء على ذلك تم رسم الخرائط الإدارية للبلدات الثلاث وفقًا لتقسيم الإداري الحالي والمتمثل في بلدية المرج - بلدية الساحل - بلدية جردة، ويشير ذلك إلى تنامي روح العصبية القبلية والجهوية دون النظر إلى الأطر المكانية وخصائصها التنمية.
العدد الثالث مشر - يناير 2017

الجدول رقم (2) يوضح التقسم الإداري الحالي وعدد الفروع الإدارية بمنطقة الدراسة

<table>
<thead>
<tr>
<th>العدد الفرع</th>
<th>البلدية</th>
<th>المناطق الإدارية</th>
<th>عدد الفروع</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>المرج</td>
<td>الم صحية - الرملة</td>
<td>المرج</td>
<td>6</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>الم صحية - الفروحة</td>
<td>المرج</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>الساحل</td>
<td>الم صحية - الباطنة</td>
<td>عسير</td>
<td>7</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>الم صحية - سليمان</td>
<td>عسير</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>جرمند</td>
<td>الم صحية - الجرم</td>
<td>عسير</td>
<td>9</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>الم صحية - تاكس</td>
<td>عسير</td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصدر: إعداد الباحث، الدراسة الميدانية، 2016.

يتضح من خلال الجدول (2) أن ثلاث بلديات هي المرج وضمان عدد ست فروع بلدية، والสาขา الساحل وضمان عدد سبعة فروع، ثم بلدية جرمند وتشمل تسعة فروع بلدية والملاحظ هنا أن إجمالي عدد الفروع البلدية في منطقة الدراسة قد بلغ أثمان وعشرون فرعا بالمقارنة بالتقسيمات الإدارية سابقة حيث احتوت منطقة الدراسة على تسعة فروع بلدية، وهذا الأمر سيودي إلى زيادة الإعداد الإدارية، وتفاوت في توزيع الخدمات في ضوء تباين حجم السكان وتفاوت العمران بين الحضر والريف.

الجدول رقم (3) يوضح التباعد المكاني (المسافة) بين الفروع البلدية ومركزها الإدارية

<table>
<thead>
<tr>
<th>الفرع البلدية</th>
<th>المركز الإداري</th>
<th>المسافة (كم)</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>المرج</td>
<td>الم صحية - المرج</td>
<td>15</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>المرج - الفروحة</td>
<td>15</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>المرج - بورسعيد</td>
<td>10</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>المرج - سليمان</td>
<td>20</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>سطامط - الباطنة</td>
<td>54</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>سطامط - ليبيا</td>
<td>30</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>سطامط - الم صحية - الم صحية</td>
<td>42</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>سطامط - الم صحية - الفروحة</td>
<td>55</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>سطامط - الم صحية - بورسعيد</td>
<td>35</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>سطامط - بورسعيد - سليمان</td>
<td>10</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>سطامط - الباطنة - بورسعيد</td>
<td>25</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>سطامط - المرج - الفروحة</td>
<td>13</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>سطامط - المرج - بورسعيد</td>
<td>37</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>سطامط - بورسعيد - سليمان</td>
<td>30</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>سطامط - الم صحية - الم صحية</td>
<td>24</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>سطامط - الم صحية - الفروحة</td>
<td>32</td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصدر: إعداد الباحث، الدراسة الميدانية، 2016.
يتضح من خلال الجدول (3) مدى الاختلاف في المسافات الفاصلة بين الفروع البلدية ومركزها الإدارية، ولقد جاء هذا التباين في المسافات وفقًا لتعبئة تلك الفروع البلدية لمركزاً لها الإدارية وكان من الممكن التقليل من تلك المسافات لو تم بناء التسهيلات الإدارية على أسس موضوعية وعلمية، فمثلا الفرع البلدي طرطسة والذي يبعد عن مركز الإداري قصر ليبيا 55 كم من المفترض أن تكون تبعيته للمركز الإداري المرج، والذي يبعد عنه بمسافة تقدر بحوالي 30 كم، وكذلك الحال بالنسبة لفرع البلدية سططا، والذي يبعد عن مركز الإداري قصر ليبيا بمسافة 54 كم، كان من المفترض أن تكون تبعيته للمركز الإداري المرج والذي يبعد عنه بمسافة 18 كم، والحال ذاته ينطبق على الفرع البلدي الصليبة والذي يبعد عن مركز الإداري في جردس بمسافة تقدر بحوالي 32 كم، كان من المفترض أن تكون تبعيته للمركز الإداري المرج والذي يبعد عنه بمسافة 8 كم.

إن هذا التباين في أبعاد المسافات بين الفروع البلدية ومركزها الإدارية ستكون له نتائج سلبية على حركة انتقال الأفراد لقضاء مصالحهم الإدارية والخدمية في ضل غياب التنسيق الإداري في تلك المناطق.

الجدول رقم (4) يوضح أعداد السكان في بعض فروع منطقة الدراسة

<table>
<thead>
<tr>
<th>الفرع الإدارية</th>
<th>العدد السكان</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>المرج</td>
<td>62894</td>
</tr>
<tr>
<td>جردرس</td>
<td>7204</td>
</tr>
<tr>
<td>طرطسة</td>
<td>8310</td>
</tr>
<tr>
<td>البابية</td>
<td>7432</td>
</tr>
<tr>
<td>باكو</td>
<td>7043</td>
</tr>
<tr>
<td>ببطا</td>
<td>6754</td>
</tr>
<tr>
<td>العواليه</td>
<td>9233</td>
</tr>
<tr>
<td>سيدي بوزيد</td>
<td>2402</td>
</tr>
<tr>
<td>فرزوغة</td>
<td>6564</td>
</tr>
<tr>
<td>البنية</td>
<td>1799</td>
</tr>
<tr>
<td>الجدنة</td>
<td>1913</td>
</tr>
<tr>
<td>المجموع</td>
<td>121548</td>
</tr>
</tbody>
</table>

 المصدر : إعداد الباحث، الدراسة الميدانية، 2016.

يلاحظ من خلال الجدول (4) تباين أعداد السكان في بعض الفروع الإدارية بمنطقة الدراسة وفقاً لتقدير 2006م. الأمر الذي يؤكد حقيقة أن العديد من هذه الفروع الإدارية ما هي إلا تجمعات عوضانية لا ترتبط بأن تكون بمثوى بلدية إذا اعتقدنا معيار الحجم السكاني في تحديد القيادات الإدارية، فمثلاً ملاحظة تباين نسبة حجم السكان بين بلديتي المرج وجردرس حيث سجلت النسبة حوالي 51.7% لبلدية المرج، في حين لم تتجاوز النسبة لبلدية جردرس 5.9%، كما يمكن ملاحظة الانخفاض الواضح في نسبة الحجم السكاني لفرع البنية والحمدة حيث سجلت النسبة 1.5%، و1.6%، ويشمل الحجم السكاني من أهم المعايير المتبعة في التقييمات الإدارية، غير أنه لم يؤخذ في الاعتبار بالنسبة للتقييم الإداري الحالي لمنطقة الدراسة.
العدد الثالث مشر - يناير 2017

الجدول رقم (5) يوضح التقييم الإداري لبعض الوحدات الإدارية تبعاً لنطاق الجغرافي

<table>
<thead>
<tr>
<th>المجال الجغرافي</th>
<th>الفروع البلدية</th>
<th>البلديات</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td>المرج</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td>سهل المرج -</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td>فروع مهاجرة -</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td>الحمدة</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td>الجنوب الغربي للسهل المرج</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td>سبيدي بوزيد -</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td>سليتة</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td>طلميطة -</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td>الساحل</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td>بطا - سطاطة</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td>نطاق سهل المرج -</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td>قصر ليبيا -</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td>النطاق الجبلي القريب من النطاق الجبلي</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td>البيضاء -</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td>حوض البيضاء</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td>النطاق الجبلي الجنوبي الشرقي - المرج</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td>جنسان - سهل جنوب المرج</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td>الصليبية -</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td>سيدي مهوس -</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td>النطاق الشبه الصحراوي - النطاق الصحراوي</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td>زاوية القصور -</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td>النطاق الجبلي جنوب شرق -</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td>سيدي الصادق -</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td>النطاق الصحراوي -</td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصدر: إعداد الباحث، الدراسة الميدانية، 2016.

من الجدول (5) يمكن ملاحظة التقييمات الإدارية تبعاً لنطاقاتها الجغرافية، وهو ما يعكس التباين الجغرافي حيث تدرجت من الساحل إلى الناطق والمنطقة الجبلي، وأخيراً النطاق الصحراوي، وكل هذه الاختلافات المكانية لها دور في تقييم ما يتمثله كل منطقة جغرافية من إمكانيات وموارد طبيعية تعد رافداً مهمًا لعمليات التطوير والتنمية السكانية في كل نطاق من هذه النطاقات الجغرافية.

الجدول رقم (6) يوضح المساحات الإجمالية للتنقيم الإداري الحالي بمنطقة الدراسة

<table>
<thead>
<tr>
<th>المنطقة</th>
<th>المساحة الإجمالية (كم²)</th>
<th>الفروع البلدية</th>
<th>البلديات</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td></td>
<td>370</td>
<td>العويلية - فروزغة - الحمدة - سبيدي بوزيد - سليتة - المرج</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>332</td>
<td>طلميطة - سطاطة - بطا - البيضاء - قصر ليبيا - سيدي دخيل - الغريب</td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>

8
العدد الثالث مشر - يناير 2017

| الجردس - تاكس - البنية - | 487 | \n|--------------------------|-----|\n| زاوية القصور - الخروبة - |  | \n| سيدى مهيوس - سيدى |  | \n| الصادق - مدور الزيتون - |  | \n| الصليبية | ARCVIEW | المصدر: إعداد الباحث، باستخدام برنامج GIS، 2016.

يوضح الجدول (6) المساحات الإجمالية للتقييم الإداري الحالي بمنطقة الدراسة، ويلاحظ أن بلدية جردس قد استحوذت على مساحة إجمالية قدرت بحوالي 487كم² بالمقارنة مع بلدية المرج، وبلدية الساحل والتي سجلت حجم مساحي مقارب ويعود أتساع مساحة بلدية جردس إلى كون هذه البلدية تضم عدد أكثر من الفروع البلدية بالمقارنة مع بلدية المرج والساحل وتعتبر على مساحة جغرافية تشمل أجزاء واسعة من النطاق شبه الصحراوي.

الجدول رقم (7) يوضح التقسيم الإداري المقترح بمنطقة الدراسة

| الفروع البلدية | المحافظات | المصادر: إعداد الباحث  
<table>
<thead>
<tr>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>بئرة - سيدى دخيل - قصر ليبيا</td>
<td>طلميلة مركز للنمو الحضري والتنموي</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>السيف - سيدى سعيد</td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>رأس الباكور - فرزوغة - الحمدة</td>
<td>تكيرة مركز للنمو الحضري والتنموي</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>- سيدى إبراهيم - سليعة</td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>الصليبية</td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>سيدى إروحمة - سطاطة - نذب</td>
<td>العويلية مركز للنمو الحضري والتنموي</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>الشليوني - المرج القديم - خوبي</td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>البيضاء - تاكس - الخروبة</td>
<td>جردس مركز للنمو الحضري والتنموي</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>زاوية القصور - سيدى الصادق</td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>سيدى مهيوس - مدور الزيتون</td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>المرج على مستوى إقليم منطقة الدراسة</td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>

يوضح الجدول (7) التقسيم الإداري المقترح بمنطقة الدراسة حيث قسمت منطقة الدراسة إلى محافظة واحدة تمثلها مدينة المرج تبعاً لحجمها السكاني والاقتصادي وعدد أربع بلديات وهي (طلميلة – تكيرة – العويلية – جردس)، وأيضًا حوالي أربع وعشرون فرعًا بليلدا، وبحيث تشمل كل بلدية نواة لمركز حضري تنموي يخدم مجموعة من الفروع البلدية والتي تشمل بدورها نقاط تجمعات ريفية محلية داخل منطقة الدراسة.
الشكل (3) بين نسبة الدمج المكاني لمناطق منطقة الدراسة وبلديات الفتق
عاشراً - النتائج والتوصيات

النتائج:

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج تستعرضها كما يلي:

1. إن الأسس التي بنيت عليها التقسيمات الإدارية الحالية بمنطقة الدراسة هي أسس قبليه وجهوية وتخضع لاعتبارات عاطفية.

2. احتوت منطقة الدراسة على عدد ثلاث بلديات واثنان وعشرون فرعاً بليداً مما يمثل زيادة في الأبعاد الإدارية وكاليف موازنة التنمية مما قد يخلق تضخماً في الأجهزة الإدارية المحلية.

3. تبادل المسافات بين المروء الإدارية ومراكزها وهذا له أثر سلبي على حركة انتقال الأفراد لقضاء مصالحهم.

4. إن هناك العديد من الاختلافات المكانية بين التقسيمات الإدارية تبعاً لنطاقاتها الجغرافية، وهذا له دور في تقييم ما يتمتع به كل منطقة جغرافية من إمكانيات وما موارد طبيعي.

5. إن هناك عدد من الفروع الإدارية ما هي إلا عبارة عن تجمعات عمودية لا ترتقي بان تكون مستوى بلدية إذا ما اعتماداً معيار الحجم السكاني.

6. إن الخريطة الإدارية الحالية تعاني من صعوبات الدمج المكاني والذي يعرقل عمليات وبرامج التنمية المكاني.

7. غياب وجود مراكز تنمية تمثل أقطاباً لمحاور التنمية الحضرية.

التوصيات:

بعد هذا العرض السابق لتقييم الخريطة الإدارية في منطقة المرج يمكن طرح بعض المقتراحات والتي يمكن أن تساهم في إيجاد بعض الحلول الملموسة والتي تساعده في معالجة من المشاكل التي تعاني منها خريطة التقسيمات الإدارية في منطقة الدراسة:

1. العمل على إيجاد صيغة تواصفيه ملائمة للتقسيمات الإدارية الحالية تساعده في إمكانيات الدمج المكاني ملهم ببعض في تحقيق و أهداف التنمية المكاني.

2. تأتي بعد ذلك مسألة تطوير و تنمية الإدارات المحلية من خلال بناء الكوادر والعناصر البشرية القادرة على تحمل المسؤولية وقيادة عمليات التنمية.

3. العمل على إنشاء مراكز متخصصة لتطوير البحث العلمي وبناء قاعدة بيانات متكاملة وعمل دورات تدريبية واهتمام برامج التنمية والاجتماعية والاقتصادية للشباب ومشاركة المرأة في تطوير المجتمعات الريفية.

4. العمل على إعادة تقييم الخريطة الإدارية بشكل دوري بما يتلائم وزيادة حجم السكان والتوسع في استعمالات الأراضي المختلفة.

5. تحقيق مبدأ التكامل الإقليمي و التعاون على كافة المستويات لتحقيق أهداف التنمية المكاني وفق الخطط الزمنية الموضوعة.
العدد الثالث مشر - يناير 2017

6. إيجاد نوع من التنافسية المستمرة بين القطاعات الإدارية والتنافسية للوحدات الإدارية بما يعزز عمليات التنمية.

7. وضع ضوابط والقوانين والتشريعات التي تنظم عمل الإدارات المحلية.

حالفما تقدم لا يمكن أن يؤدي ثماره طيبة إلا في ضل إدارة وطنية صادقة تؤمن بضرورة التنمية الشاملة ويتفتلك القدرة على تحقيقها.

قائمة المراجع والمصادر:

أولاً الكتب:

1- ديبيوا، جان، مرحلة الاستعمار الإيطالي في ليبيا، الجزائر: منشورات مركز الدراسات الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا الفرنسية، ط1، 1964م.

2- بن عمر، خالد محمد، اتجاهات تطبيقية في الجغرافيا السياسية، طبرق: دار الهدف للنشر والتوزيع، ط1، 2004م.

3- عارف، ديد الحج، الإصلاح الإداري، دمشق: ر دار الرضا للنشر، ط1، 2003م.

4- الزوام، سالم محمد، الجيل الأخضر دراسة في الجغرافيا الطبيعية، طرابلس: المنشأة العامة للنشر والتوزيع، ط1، 1984م.

5- رضوان، طه عبد العليم، الجغرافيا السياسية، القاهرة: مكتبة الإنجليزية المصرية، ط1، 1998م.

6- وهبة، عبد الفتاح محيي، جغرافيا الإنسان، الإسكندرية: منشأة المعارف، ط1، 1990م.

7- المرشدية، عاشور عمر، إدارة الموارد البشرية والعلاقات الإنسانية، البيضاء: منشورات جامعة عمر المختار، ط1، 2014م.

8- فارس، علي محمد، نظريات التنظيم المكاني، البيضاء: منشورات جامعة عمر المختار، ط1، 2014م.

9- الدويرية، قاسم، الجغرافيا السياسية، عمان: مركز الكتيب الأكاديمي، ط1، 2001م.

10- غلبان، محمد سيد، وصببى عبد الحليم، السكان ديمغرافياً وجغرافياً، القاهرة: مكتبة الإنجليزية المصرية، ط1، 1974م.

11- الخالدي، محمد المبارك، جغرافيا ليبيا البشرية، بنغازي: منشورات جامعة قارونس، ط1، 1990م.
العدد الثالث مشر — يناير 2017
12 - أبو عيانة ، حيدر فتحي ، دراسات في الجغرافيا السياسية ، بيروت : دار النهضة العربية ، ط1 ، 1983 م.
13 - عريس ، حيدر ، معجم بلدان العالم ، القاهرة : مكتبة الآداب ، ط1 ، 2010 م.
14 - الشمري ، وفاء كاظم ، التخطيط الإقليمي والحضري ، البيضاء : منشورات جامعة عمر المختار ، ط1 ، 2013 م.

ثانياً الرسائل العلمية:
1 - عبد العظيم ، أحمد عبد العظيم ( محافظة الوجه القبلي – دراسة في الجغرافيا الإدارية ) رسالة دكتوراه غير منشورة الإدارية ، قسم الجغرافيا ، كلية الآداب ، جامعة الإسكندرية ، 2000 م.
2 - عثمان ، عثمان الناجي ( النمو السكاني وأثره على النشاط الاقتصادي بمنطقة المرج ) رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم الجغرافيا ، كلية الآداب ، جامعة قاريونس ، بنغازي 2003 م.
3 - عثمان ، عثمان الناجي ( التنمية الاقتصادية في منطقة المرج ) رسالة دكتوراه غير منشورة ، قسم الجغرافيا ، كلية الآداب ، جامعة الإسكندرية ، الإسكندرية ، 2010 م.

ثالثاً الدوريات والبحوث:
1 - بن عمور ، خالد محمد ( تحديات التنمية المكانية في ليبيا – منظور جغرافي ) المؤتمر السنوي الخامس عشر لقسم الجغرافيا ونظم المعلومات الجغرافية ، كلية الإسكندرية ، كلية الآداب 2014 م.

رابعاً التقارير:
1 - مكتب العمارة الاستشارات الهندسية ، ملخص تقرير الوضع القائم والمخطط للقطاع الفرعي المرج ، مارس 2008 م.